في الحلاج ونحن على ساحل التمني نغترف من بحر التوحيد بقدر الامكان ونعترف
بان طريق الفنا فيه العيان دون البرهان وانه الموفق الثاني ما ذهب اليه بعض
الحكما من ان حقيقة الواجب هو الوجود المطلق وهو واحد لا كثرة فيه اصلا وانما
الكثرة في الاضافات والتعينات التي هي بمنزلة الخيال والسراب اذ الكل في الحقيقة
واحد يتكرر على المظاهر لا بطريق المخالطة ويتكثر في النواظر لا بطريق الانقسام فلا
حلول هنا ولا اتحاد لعدم الاثنينية والغيرية وكلامهم في ذلك طويل خارج عن طريق
العقل والشرع وبيانه انهم قالوا الواجب هو الوجود المطلق تمسكا بانه لا يجوز ان يكون
عدما او معدوما وهو ظاهر ولا ماهية موجودة بالوجود لما في ذلك من الاحتياج
والتركب فتعين ان يكون وجودا وليس هو الوجود الخاص لانه ان اخذ مع المطلق فمركب
او مجرد المعروض محتاج ضرورة احتياج المقيد الى المطلق وضرورة انه لو ارتفع المطلق
لارتفع كل وجود واعترض عليهم بان الوجود المطلق مفهوم كلي لا تحقق له في الخارج
وله افراد كثيرة لا تكاد تتناهى والواجب موجود واحد لا تكثر فيه واجابوا بانه واحد
شخصي موجود بوجود هو نفسه وانما التكثر في الموجودات بواسطة الاضافات
لا بواسطة تكثر وجوداتها فانه اذا انتسب الى الانسان حصل موجود والى الفرس موجود
اخر وهكذا وعلى هذا فمعنى قولنا الواجب موجود انه وجود ومعنى قولنا الانسان
او الفرس او غيره موجود انه ذو وجود بمعنى ان له نسبة الى الواجب وهذا احتراز
عن شناعة التصريح بان الواجب ليس بموجود وان كل وجود حتى وجود القاذورات
واجب تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا وكله هذيان فان تكثر الوجود
وكون الوجود المطلق مفهوما كليا لا تحقق له الا في الذهن ضروري وتمام الرد عليهم مما لا
له مجال [illegible] على من احاله مماثلته تعالى للحوادث وافتقاره الى المحل والمخصص
تعالى يمتنع ان يتصف بالحوادث اي الموجودة بعد العدم خلافا للكرامية واما اتصافه
بالسلوب والاضافات الحاصلة بعد ما لم تكن ككونه غير رازق لزيد الميت رازقا
لعمرو المولود وبالصفات الحقيقية المتغيرة التعلقات ككونه عالما بهذا الحادث
وقادرا عليه فجائز وكذا بالاحوال المتجددة بعد ما لم تكن كالعالميات المتجددة
بتجدد المعلومات عند مثبتها كابي الحسين البصري على ما سيجي تحقيق ذلك [illegible]
وبهذا يندفع ما ذكره الامام الرازي من ان القول بكون الواجب محلا للحوادث
لازم على جميع مذاهب الفرق وان كانوا يتبرؤن منه اما الاشاعرة فلان زيدا اذا
وجد كان الواجب قادرا على خلقه بعد ما كان وما علمه عالما بانه موجود بعد
لصورته سامعا لصوته [illegible] بالصلاة بعد ما لم يكن كذلك واما المعتزلة فلقولهم
بحدوث المريدية والكارهية لما اراد وجوده او عدمه والسامعية والمبصرية لما
يحدث من الاصوات والالوان وكذا بتجدد العالميات بتجدد المعلومات عند ابي الحسين

البصري

91

البصري واما الفلاسفة فلقولهم بان لله تعالى اضافة الى ما حدث ثم فني بالقبلية
ثم المعية ثم البعدية وهم لا يقولون بوجود كل اضافة حتى يلزم اتصافه بوجودات
حادثة على ما هو المتنازع وهذه الشبهة هي العمدة في تمسك المجوزين لقيام الحوادث
به تعالى فلا تكون واردة في محل النزاع نعم قد يتمسك فيه بان المصحح لقيام الصفة
بالواجب اما كونها صفة فيعم القديم والحادث واما مع قيد القدم اعني كونه غير مسبوق
بالعدم وهو عدمي لا يصلح جزءا للمؤثر وجوابهم عن هذا منع الحصر لجواز ان يكون
المصحح ماهية الصفة القديمة المخالفة لماهية الصفة الحادثة على ان يكونا امرين
متخالفين متشاركين في مفهوم الوصفية ولو سلم فيجوز ان يكون القدم شرطا او الحدوث
مانعا وحجتنا انه لو جاز اتصافه تعالى بالحوادث لجاز النقصان عليه تعالى وهو
باطل بالاجماع ووجه اللزوم ان ذلك الحادث ان كان من صفات الكمال كان الخلو
عنه مع جواز الاتصاف به نقصانا بالاتفاق وقد خلا عنه قبل حدوثه وان لم يكن
من صفات الكمال امتنع اتصاف الواجب به للاتفاق على ان كل ما يتصف هو به يلزم
ان يكون صفة كمال واعترض بانا لا نسلم ان الخلو عن صفة الكمال نقص وانما يكون
لو لم يكن حال الخلو متصفا بكمال يكون زواله شرطا لحدوث هذا الكمال وذلك بان
يتصف دائما بنوع كمال تتعاقب افراده من غير بداية ونهاية ويكون حصول كل
لاحق مشروطا بزوال السابق على ما ذكر الحكما في حركات الافلاك فلا يخلو كل فرد
يكون شرطا لحصول الكمال بل الاستمرار بكمالات غير متناهية فلا يكون نقصا واجيب بان
انعدامه اجماعية بل ضرورية والسند مدفوع بانه اذا كان كل فرد حادثا كان النوع
حادثا ضرورة انه لا يوجد الا في ضمن افراده وبانه على ما ذكرتم لا يخلو الواجب عن
الحادث فيكون حادثا ضرورة وبانه في الازل يكون خاليا عن كل فرد ضرورة امتناع
الحادث في الازل فيكون ناقصا في الازل على ان ذلك الكمال الذي شرط في ثبوت
الحادث زواله ان كان ثابتا في الازل فان كان حقيقيا امتنع زواله وان كان اضافيا
فليس محل النزاع وان لم يكن ثابتا في الازل لزم ان يتصف بالحوادث من مبدا غير
فلا يكون متصفا دائما بنوع كمال فتامل وستاتي تتمة الادلة عند تعرض
النظر له ولما كان من هذا القسم الوحدانية وسياتي بيان حقيقتها ذكرها
فيه حرصا على جمع كل قسم من الصفات في محل ولضر دفعا لحيرة الطالب
وجمعا لخاطره عن الانتشار وتسهيلا عليه عند المراجعة لدفع الحاجة اليها
وهي الكمال كما فيه هنا وان اخرها بعضهم عن الصفات الثبوتية ملاحظا
توقف بيان [illegible] على كثير من براهينها في الجملة وما مس الحاجة الى معرفته
قبل الخوض فيها تصور امرين احدهما حقيقة الوحدة واقسامها وبيان انها
نفسية او سلبية فنقول اما حقيقتها فقال المحقق ان الوحدة والكثرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)